

كتب بالعربية

قراءات في المشهد الفلسطيني
عن عرفات وأوسلو وحق العودة وإلغاء الميثاق

بلال الحسن

بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،
٢٠٠٨، ٣١٧ صفحة.

على امتداد تاريخ ثورته، فمع أنه كان متعدد الاتجاهات والتنظيمات والأحزاب، إلا إن فصائل مقاومته كانت مجتمعة كلها في إطار تنظيمي واحد، وفي ميثاق وطني واحد. لم ينقسم الشعب الفلسطيني إلا بعد اتفاق أوسلو وما جر من إلغاء للميثاق الوطني الفلسطيني واستتباع للفلسطينيين، إذ جعلهم في خدمة مشروع شععون بيرس "الشرق الأوسط الكبير"، وزرع الفتنة فيما بينهم. لكن، من ناحية أخرى، بقيت عيون وأذهان فلسطينية يقظة تتحسب من مخاطر هذا الاتفاق الذي ما إن جرى توقيعه وبدأ تطبيقه حتى بدأت سهام الشك في جدواه تصيب القيميين والقائمين على تنفيذه. وكان بلال الحسن من أوائل الأقلام التي أخذت تملأ، بتساؤلاتها وكتاباتهما، مساحة الشك المحيطة بالاتفاق، وتسلط الضوء على خفاياه؛ وكتابه "قراءات في المشهد الفلسطيني" هو سلسلة مقالات كان كتبها ونشرها في أماكن متفرقة (مجلة "الدراسات الفلسطينية": جريدة "الشرق الأوسط": إلخ..). على مدى سنوات بعد اتفاق أوسلو، ثم جمعها في كتاب بعدما أثبتت الأحداث صحة بعض استنتاجاته وتوقعاته، مثلاً، أن اتفاق أوسلو

واحدة تفوقاً على عدوه، كما أن تطور الأوضاع السياسية والدولية والإقليمية والعربية لم يوفر له مرة فرصة دعم تتيح له تحقيق الغلبة على عدوه الذي يحظى، لا بدعم القوى العظمى فحسب، بل بدعم عربي أيضاً، وإن من طرف خفي، كان من المفترض أن يمنع عنه، لأن الدعم العربي محسوب بالاسم لمصلحة الفلسطيني، في حين أنه فعلاً ضده حتى حين يقف على "الحياد". وعلى الرغم من أن الصورة التي تزنر هذا الكتاب تعود إلى سنوات من تاريخ الثورة الفلسطينية المترع بصور التقتيل الذي ما برح نازلاً بالشعب الفلسطيني، فلا فارق البتة بينها وبين الصور والمشاهد التي تعرضها شاشات التلفزة لعمليات القتل والإبادة الجارية في غزة اليوم. إن الشعب الفلسطيني لم ينقسم

تختصر الصورة الفوتوغرافية التي تمتد على غلاف هذا الكتاب الصادر مؤخراً، المشهد الفلسطيني المتكرر منذ سنة ١٩٤٨ حتى يومنا هذا: دبابات إسرائيلية تجتاح شوارع المدن الفلسطينية مصلية بنيران مدافعها بيوتها المتواضعة، وحاصدة أجساد الفلسطينيين، وقد انتشر من حولها دخان القذائف وأشلاء الأطفال والمدنيين العزل. ولا يتغير المشهد ولا يغير منه شيئاً ديكور التلطيف الدبلوماسي ولا المفاوضات أو الضجيج الإعلامي بشأن الدور العربي والأممي، فالديكور لا يلبث أن يبهت ويذول، أما المشهد فيبقى ليعود ثانية ثم يعود ويعود كمأساة تلو المأساة تلو المأساة. ومع أن عزيمة الشعب الفلسطيني كانت دائماً قوية، غير أن ميزان القوى لم يمنحه مرة

القيادية التاريخية وشخصيته السياسية فيمتدح الأولى وينتقد الثانية، فإنه لا يفعل ذلك إلا من خلال التحليل الموثق لمضامين اتفاق أوسلو وتبيان فشله التاريخي. كما أنه يناقش موضوع حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، ويسقط القناع عن "تعديل" الميثاق الوطني الفلسطيني ليظهر وجهه الحقيقي الذي هو إلغاء الميثاق والتراجع عنه.

ينتقد المؤلف اتفاق أوسلو ويقول إنه لم يكن مصالحة تاريخية، إذ أثبتت التجربة التطبيقية، ويا للأسف، أنه ليس إلا مشاجرة تاريخية، ثم يشرح الأسباب التي تؤكد ذلك. ويتوافق معه في الرأي بطبيعة الحال، عدد من الفلسطينيين "الرفضيين" إلا إن الفارق بين ما يقوله هؤلاء وبين ما يقوله بلال الحسن في كتابه، هو أن نقده ليس "رفضياً"، فهو يؤمن بالمفاوضات، وكذلك بالوصول إلى اتفاقات، أما الرفضيون فهم ضد "اتفاق أوسلو" لأنهم ضد التفاوض أصلاً، وضد الوصول إلى أي اتفاق عبر المفاوضات. بلال الحسن يؤيد المفاوضات، لكنه يقول إن بنود اتفاق أوسلو لا تصلح لاتفاق.

يتوقف المؤلف عند مذكرات أحمد قريع (أبو علاء) الذي يقدم اتفاق أوسلو على أنه ثمرة مفاوضات سرية، فيناقضه ويستخلص من المذكرات نفسها ملاحظات أساسية وخطرة، منها

الفلسطيني"، فيتوزع على مقالتين تتناول الأولى منهما "تعديل" الميثاق، بينما تميظ الثانية اللثام عن وجه هذا التعديل المزعوم، وتكشف أنه ما هو في حقيقة الأمر إلا إلغاء للميثاق الوطني الفلسطيني.

حين يتكلم المؤلف على ياسر عرفات قائداً وسياسياً، فإنه يمتدحه وينتقده بشدة في آن واحد، الأمر الذي يجعل كلامه يبدو متناقضاً: فهو يثني على ياسر عرفات قائداً، وينتقده بشدة مسؤولاً سياسياً، وخصوصاً في مرحلة اتفاق أوسلو وما بعدها. هذا التناقض الظاهر يبده المؤلف منذ البداية في مقدمة الكتاب حين يقول: "يحتل الرئيس ياسر عرفات في هذا الكتاب مكانة بارزة. فيه نقد شديد لما قام به منذ اتفاق أوسلو وتطبيقاته. وفيه تقدير كبير لمكانته كفائد. وقد يبدو هذا التقييم غريباً لكثيرين. ولكن ياسر عرفات لا يقيم من خلال موقف واحد، فهو قائد مسيرة مديدة، بينه وبين الشعب الفلسطيني كتاب متعدد الصفحات، أيده الشعب الفلسطيني في صفحات كثيرة، وخالفه في صفحات معدودة." ومن صفحات الخلاف صفحة اتفاق أوسلو التي حدث فيها خلاف سياسي عميق بين ما اتخذته القيادة من آراء سياسية وبين الجمهور؛ فبسبب اتفاق أوسلو انقسم الشعب الفلسطيني. وإذا تناول الكتاب شخصية عرفات

وضع الفلسطينيين تحت وصاية إسرائيل، وأن تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني لم يكن في حقيقة أمره إلا إلغاء لهذا الميثاق، كما أن حرب إسرائيل على "حماس" ليست حرباً عليها بحد ذاتها، وإنما هي حرب على المقاومة الفلسطينية جمعاء، وأن "فتح" تخدع نفسها حين تظن أن هذه الحرب ليست موجهة ضدها في الوقت نفسه، إلخ.

يقع الكتاب في مقدمة وثلاثة أبواب يتناول أولها ياسر عرفات، فيقدره حق قدره بصفته قائداً تاريخياً لمقاومة الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الصهيوني، كما ينتقد دوره السياسي في العملية التي أدت إلى اتفاق أوسلو. ويتألف هذا الباب من ثلاث مقالات هي: "عرفات في موقع القيادة"، "مرض عرفات..." وغيابه"، "القوانين التي حكمت مسيرة عرفات السياسية".

ويتناول الباب الثاني اتفاق أوسلو وهو عبارة عن ست مقالات هي: "مفاوضات واشنطن"، "اتفاق أوسلو"، "السوق الشرق أوسطية"، "اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة"، "موسم الهجرة إلى الشمال الإسكندنافي: قراءة نقدية أولية في كتاب أحمد قريع/ أبو علاء عن مفاوضات أوسلو"، "إعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني... أو الموت والتلاشي".

أما الباب الثالث، وعنوانه: "تعديل وإلغاء الميثاق الوطني

مثلاً أن المفاوضات لم تكن سرية، وإنما كانت معروفة من جانب عدد من الدول: الولايات المتحدة؛ مصر؛ المغرب؛ تونس؛ وغيرها.. كما يكشف حقيقة الموقع الذي كان الفلسطيني موجوداً فيه خلال المفاوضات، ويركز بصورة خاصة على أن المفاوضات الفلسطيني عرق في التفصيلات ولم يكن هناك ربط بين البداية والنهاية؛ أي لم يكن لدى المفاوضات الفلسطيني رؤية استراتيجية، إذ كان ينتقل من موضوع إلى موضوع ثم إلى آخر، من دون إدراك الرابط الاستراتيجي بينها، بينما كان الإسرائيلي منذ اللحظة الأولى يقبل أو يرفض هذا الأمر أو ذلك أخذاً في الاعتبار نتائجه النهائية. ففي الجلسة الأولى مثلاً، رفض الإسرائيليون البحث في قضية القدس لأنهم يعرفون أنهم في النهاية لن يوافقوا على أي حل بشأنها. أما المفاوضات الفلسطيني فكان يرفض أحياناً ويقبل أحياناً أخرى من دون أن يكون لديه رؤية استراتيجية في التفاوض؛ وإذا كان لديه رؤية كهذه فإنه لم يتمسك بها في المفاوضات.

يتضمن اتفاق أوسلو بنوداً تتعلق بالوضع الاقتصادي وتتناول مسألة حساسة لم تحظ حتى الآن بالمناقشة التي تستحقها، لا في الوسط الفلسطيني ولا في الوسط العربي، وفي هذا ما يثير الاستغراب حقاً؛ فيقول المؤلف إننا عندما نقرأ هذه البنود

الاقتصادية التي تنص على مشاريع تنمية مشتركة، نجد أنها هي نفسها التي طرحها شمعون بيرس في كتابه "الشرق الأوسط الكبير"، ويتساءل: هل يعني هذا أن اتفاق أوسلو هو جزء من مشروع "الشرق الأوسط الكبير"؟ كيف جرى التفاوض بشأن هذه المسائل وكيف تم؟ وبعدما رجع المؤلف إلى الكتب التي كتبها أصحاب اتفاق أوسلو عن هذا الاتفاق وقرأها، لم يجد فيها أي إشارة إلى أي بحث أو مباحثات اقتصادية في المفاوضات التي جرت بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي في أوسلو، فاستغرب متسائلاً: من أين جاءت هذه البنود الاقتصادية؟ وكيف أدرجت في الاتفاق؟ لقد تطرق بلال الحسن إلى هذه التساؤلات في مقالة بعنوان "المصالحة التاريخية"، نشرت في كتاب جماعي صدر عن "دار الأهرام" المصرية، وهي تطرح فرضية أنها ربما تكون جاءت من شمعون بيرس، وذلك نظراً إلى وجه الشبه الكبير بين هذه المشاريع الاقتصادية وبين ما ورد في كتاب بيرس "الشرق الأوسط الكبير". وهذه الفرضية كانت مجرد اجتهاد من المؤلف، فبقيت تساؤلاته بلا إجابات قاطعة، إلى أن صدر الكتاب الجماعي المذكور الذي تضمن مقالة كتبها أحمد قريع (أبو علاء) وموضوعها الجانب الاقتصادي من اتفاق أوسلو. وقد ورد في السطر الأول من المقالة ما

يلي: "عندما كنا نتفاوض بشأن أوسلو، وقد شارفنا على النهاية، اتصل بي شمعون بيرس وسألني: ما رأيك أن ندرج هذه المشاريع في الاتفاق؟ فقرأت المشاريع فوجدتها جيدة فوافقنا عليها." وهكذا أدرج اتفاق أوسلو ضمن سياق الشرق الأوسط الكبير الذي هو مخطط أميركي من دون أن يفهم أحد لماذا وكيف وإلى أين يسير، كأن العملية "شربة ماء"، وكأن هذا الاتفاق جعل من الفلسطينيين منذ اللحظة الأولى جزءاً من المخطط الأميركي ضد القوى العربية، من دون أن يدري الفلسطينيون شيئاً عن ذلك. يتناول الكتاب أيضاً قضية اللاجئين: اللاجئين الأوائل، والنازحين الذين لجأوا بعد حرب ١٩٦٧ إلى الأردن خاصة وإلى الدول العربية عامة. وجاء فيه أن التفاوض في هذه المسألة سيكون صعباً جداً، وأن الإسرائيليين يرفضون البحث في مسألة اللاجئين، ويستدل على ذلك من التفاوض الرسمي الذي جرى على مدى عام ونصف عام بشأن قضية النازحين في العواصم العربية. فهذه المسألة تختلف جذرياً عن قضية اللاجئين ككل، إذ إن إسرائيل توافق على عودتهم إلى الضفة الغربية وغزة، وهناك موافقة كانت قدمت إلى الفلسطينيين والأردنيين والمصريين بخصوص هذه المسألة، والمفاوضات كانت مشتركة: إسرائيلية - فلسطينية -

مواجهة لإسرائيل. فمن بقي في مواجهة إسرائيل؟ بقيت "فتح"؛ فكان لا بد من جرها إلى القبول باتفاق إذعان مع إسرائيل، وعند ذلك تنتهي "فتح"، أي تنتهي الحلقات الثلاث (منظمة التحرير، السلطة الفلسطينية، حركة "فتح") المواجهة لإسرائيل. في هذه اللحظة التي كانت إسرائيل تخطط للانقضاض على هذه الكتلة الثالثة، كتلة "فتح"، نجحت حركة "حماس" في الانتخابات فشعر الإسرائيلي ومعه الأميركي بأن مخططهما بالكامل أصبح عرضة للانهايار. إن ظهور قوة جديدة أعاد الموضوع إلى بدايته ووضعه في المربع الأول، وهو ما جعل إسرائيل تدرك أن مخططاً تعمل على تنفيذه منذ خمسة عشر عاماً فشل، كما أدركت الولايات المتحدة الأميركية أن ما تعمل عليه بالتعاون مع إسرائيل لضرب الحركة الفلسطينية وتأثيراتها العربية فشل بسبب "حماس". لذا، كان الغضب شديداً إلى هذا الحد، وردة الفعل مسعورة إلى هذه الدرجة.

إن التنبه الفلسطيني المطلوب الذي يدعو إليه المؤلف ويشدد على ضرورته في هذه المرحلة الحساسة والحاسمة من تاريخ الثورة الفلسطينية ضد الاحتلال الصهيوني، ليس دفاعاً عن "حماس" في حد ذاتها، بل إدراك بواعث الغضب الإسرائيلي/الأميركي وفهمه، كي يكون أداة وعي من أجل إنقاذ

وكادت تصل إلى نهاياتها عندما بدأ تنفيذ خطة أولمرت، خطة فرض الحل المنفرد... فإذا كانت الولايات المتحدة تعمل من أجل إنشاء (الشرق الأوسط الكبير)، وتتصور لإسرائيل مهمة أساسية في إطار هذا المشروع، تتولى فيه مهمة الضبط الأمني الاستراتيجي، فإن نجاح (حماس) الانتخابي، في فلسطين، وفي مواجهة إسرائيل، يشكل نكسة لمشروعها الاستراتيجي الشامل، ولا بد من العمل السريع والقاسي لتجاوز هذه النكسة، فكان أن صبّت كل جهودها، واستعملت كل نفوذها، لتنظيم حصار دولي حول حكومة (حماس)، حتى لو أدى إلى تجويع شعب بأكمله. فالمسألة إذاً، ليست معاداة "حماس" ومحاصرتها فحسب، بل إنها أيضاً انعكاس لطريقة تعامل كل من الأميركي والإسرائيلي مع اتفاق أوسلو، والتي تختلف عن تعامل الفلسطيني معه: فالإسرائيلي رأى فيه وسيلة لإفشال منظمة التحرير الفلسطينية والثورة الفلسطينية ضده، أي وسيلة للإلغاء لا الاتفاق. فقد اعتبر أن منظمة التحرير انتهت منذ أن اعترفت بإسرائيل؛ كما أن السلطة الفلسطينية، منذ أن أنشئت، وأصبحت مضطرة إلى التعامل مع إسرائيل يومياً في القضايا المعيشية الأساسية، كالماء والكهرباء والغاز والطعام والتجارة، إلخ.. تمت السيطرة عليها، وانتهى دورها كقوة

عربية. وعلى الرغم من ذلك، لم يتم الاتفاق على تعريف من هو النازح، وطوي الموضوع وضاع. فإذا كان التفاوض بشأن موضوع معترف به ومتفق عليه، تكون هذه نتيجته ويلقى هذا المصير، فماذا سيكون من أمر التفاوض في قضية جوهرية ومختلف بشأنها؟

في الفصل الأخير من الباب الثاني ("اتفاق أوسلو") يستشرף المؤلف مستقبل المشروع الفلسطيني ويقول إنه بحاجة إلى مناقشة وتطوير وإجابة عن أسئلة التحدي العميقة التي يطرحها علينا اليوم، وإلا فإنه سيفشل لا محالة، لا بل إنه بحكم المشروع الفاشل منذ اليوم وعلينا أن ندرسه ونناقش جوانب الضعف فيه لإنقاذه من الفشل.

يتناول المؤلف أيضاً نجاح حركة "حماس" في الانتخابات وردات الفعل الغاضبة ضده، ويتساءل: لماذا كان هذا الغضب الإسرائيلي والأميركي؟ ربما أمكن تبرير الاستياء من هذا النجاح، ويمكن أن نغضب منه.. لكن لماذا هذا الغضب الذي حرك "ماكينه" عالمية لمحاصرة "حماس" وتحذير مصارف العالم أجمع من مغبة التعامل معها؟ لماذا كانت ردة الفعل العنيفة هذه وغير المسبوقة من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل؟ ويجيب: "نجاح حركة 'حماس' [هو] إعلان فشل لسياسة احتواء الحركة الوطنية الفلسطينية التي بدأت منذ اتفاق أوسلو،

المشروع الوطني الفلسطيني وإحيائه من جديد.

الباب الثالث من الكتاب هو

دراسة عن الميثاق الوطني

الفلسطيني: ما هو؟ كيف نشأ؟ متى

عدّل وكيف؟ وكيف طُرِحَ تعديله

بعد اتفاق أوسلو؟ وفيه يستعيد

المؤلف سيرة الثورة الفلسطينية

في مراحلها كلها، من خلال علاقة

حركتها بالميثاق ويتطور مختلف

الأوضاع التي كانت تستدعي تغيير

هذه العلاقة. فيناقش أولاً الداعين

إلى التفاوض وإلغاء الميثاق،

انطلاقاً مما قاله الرئيس أبو مازن

من أننا تعهدنا بأن نعدّل ويجب أن

نفي بتعهداتنا ومن دون مقابل

لأن التعهد التزام واستحقاق؛ كما

أننا التزمنا الشرعية الدولية ويجب

أن نقبل بنتائجها، فهي تقول

بدوليتين ولا تقول بتحرير فلسطين،

إذا نلغي الميثاق. ويرد المؤلف

بالقول إن هذا المنطق يسد باب

التاريخ، فهو ليس تنفيذ اتفاق بل

إنه سد لمنافذ التاريخ؛ فإذا

افترضنا مثلاً أنه بعد عشرة أعوام

نشأت حركة إسرائيلية تقول إن من

الأفضل أن نقيم وحدة مع

الفلسطينيين، فهل نجيبهم

بالرفض ونقول لهم هذا مستحيل،

نحن عدلنا الميثاق وكفى! أو إذا

اقتضت المصلحة توحد الشعبين

الفلسطيني والإسرائيلي في دولة

واحدة، هل نغلق الباب في وجه

ذلك؟ هناك اليوم اتجاه في

إسرائيل يُدعى "ما بعد الصهيونية"

يعتقد أن الصهيونية استنفدت

نفسها ولا بد الآن من الانتقال إلى

ما بعدها. حسناً! نحن وقّعنا اتفاقاً

مع الصهيونية فهل نقول لهم إننا

نرفض التعامل مع ما بعد

الصهيونية؟

إذا، لا يجوز من أجل إنجاز

اتفاق سياسي، أن نغلق باب

التاريخ، لأنه مملوء بإمكانات

التطور عند اليهود في إسرائيل

وعندنا نحن أيضاً، فقد تنشأ أفكار

جديدة، وربما يحدث تلاقٍ على

أسس مختلفة. فهناك من اليهود

من يقول إن إسرائيل هي، من

الناحية الدينية، خطأ برمتها،

فلماذا علينا نحن أن نلزم أنفسنا

الوقوف ضد هؤلاء ومحاربتهم؟

كذلك يناقش المؤلف في هذا

الباب الحجة الأساسية الثانية

فيما يتعلق بتعديل الميثاق، وهي

الحجة العملية التي تقول إن

الميثاق عدّل أكثر من مرة: عدّل

يوم برنامج النقاط العشر الذي

أقامه الدولة على أي جزء يتم

تحريره، ويوم بيان الاستقلال في

سنة ١٩٨٨، ويوم القبول بالقرار

٢٤٢ في اجتماع الأمم المتحدة في

جنيف، إلخ. واليوم علينا أن نترجم

هذه التعديلات بصورة رسمية.

وينقد المؤلف هذه الحجة ويخطئ

هذه النظرية فيقول إن هناك

قرارات سياسية تتخذ وهي شيء

مختلف عن الميثاق؛ القرار

السياسي شيء والميثاق شيء آخر؛

حتى إذا اتخذنا قراراً سياسياً

مخالفاً للميثاق، فهذا لا يعني

تعديل هذا الأخير، وإنما يعد هذا

القرار السياسي مخالفاً للميثاق،

وهذا كل ما في الأمر. وإذا أصدرت

أي حكومة في أي دولة قانوناً

مخالفاً للدستور، فهل معنى ذلك

تعديل الدستور؟ كلا، وإنما يعني أن

هذا القانون مخالف للدستور، وهذا

كل ما في الأمر.

يفند بلال الحسن حجج الرئيس

أبو مازن وغيره ممن يقولون

بصواب تعديل الميثاق، ويجملها

بقوله إن مواقف مخالفة للميثاق

اتخذت فعلاً، لكنها لم تؤدِّ

بالضرورة إلى تعديله؛ وقد استمر

ذلك أعواماً طويلة، فلماذا لم نعدله

في سنة ١٩٧٤؟ ولماذا عدلناه في

سنة ٢٠٠٤؟ إن عدم تعديله حافظ

على بقاء الناس في منظمة

التحرير، لأن الميثاق يجمعهم ولو

اختلفوا بشأن القرار السياسي.

المسألة الثالثة التي يناقشها

الفصل الثالث هي مسألة الحزب

الشيوعي الذي، حين تحول إلى

حزب الشعب، عقد مؤتمراً أعاد فيه

النظر في كل من تاريخه وتجربته

الفكرية والسياسية، وقال إنه ما

عاد حزباً شيوعياً وإنما حزباً

وطنياً ديمقراطياً يناضل من أجل

استقلال فلسطين، ولذلك فهو يقبل

في صفوفه كل من يؤمن بهذه

النقطة، أيّاً يكن ماضيه السياسي

ومنبعه الفكري سواء أكان يسارياً

أم قومياً أم إسلامياً، إلخ. لكن

الحزب عندما اصطدم بمسألة

الميثاق قال شيئاً أقل ما يمكن أن

نصفه به أنه كلام عجيب غريب،

فقد قال إن الميثاق هو أصلاً ضد

تعديل أسلوب النضال العسكري الذي يصبح بلا مبرر، واعتماد أسلوب العمل السياسي كما في بلاد العالم كلها، إلخ. إن إسرائيل لا تكثر لحركة "حماس" بحد ذاتها، لكنها تريد تحطيمها بصفقتها مقاومة، فهي تريد أن تخمد أنفاس المقاومة الفلسطينية من أي جهة بُعثت، وأياً يكن التنظيم أو الحركة اللذان يقومان بها. وإلا فما الذي يدفع إسرائيل إلى ضرب عناصر "فتح" في الضفة الغربية وقتلهم واعتقالهم مع أنهم ليسوا من "حماس"؟ المعيار هو المقاومة لا الانتماء إلى "فتح" أو إلى غيرها. هذا هو المنحى العام لكتاب بلال الحسن وفحواه أن معركة إسرائيل ليست ضد "حماس" بل ضد المقاومة الفلسطينية أياً تكن.

حسين قبيسي

كاتب لبناني مقيم بباريس

الكبائر السياسية التي لا تُغتفر، لأن قضية إلغاء الميثاق ليس مسألة إلغاء بند أو عدة بنود، إذ في الإمكان تعديل أو إلغاء أي بند وفي أي وقت، فليس في الأمر شيء مقدس. لكن عندما يكون الميثاق وثيقة لرؤية التاريخ، كأن نقول مثلاً إن وعد بلفور غلطة، ثم نلغي هذا القول، فإن ذلك لا يكون اجتهاداً ولا موقفاً سياسياً وإنما هو بكل بساطة إلغاء للتاريخ، إلغاء لرؤية تاريخ فلسطين، وإذا ألغينا هذه الرؤية فيماذا سنستبدلها؟ بالرؤية الإسرائيلية؟ أم بالرؤية البريطانية؟

تعديل الميثاق ممكن في حدود ما هو تعديل الأدوات والأساليب التي يعتمدها، والتي يمكن أن تتغير بتغير الأوضاع السياسية، لكن لا يمكن في أي حال من الأحوال، تعديل رؤية التاريخ؛ يمكن مثلاً بعد تحقيق الاستقلال،

الشعب الفلسطيني ومصالحة (١) ويجب تعديله. في الفصل الأخير من الكتاب، يصل المؤلف إلى الجدل الذي دار مع إسرائيل بشأن تعديل الميثاق - طرح التعديل بسبب رسائل الاعتراف المتبادلة بين ياسر عرفات ويتسحاق رابين - ليقول إن الوثيقة التي صدرت عن مؤتمر واي ريفر (الذي ضم فلسطينيين وإسرائيليين وأميركيين) هي وثيقة مخجلة لأنها كانت برنامجاً زمنياً يرسم للفلسطينيين ومؤسساتهم متى يجتمعون (في أي يوم تحديداً)، وماذا يناقشون، وماذا يقرّون وما لا يقرّون، إلخ. فكان التعديل المطلوب مرسوماً ومقرراً، وما على المؤسسات الفلسطينية والمسؤولين الفلسطينيين إلا التنفيذ. يختم المؤلف كتابه بالقول إن هذا الموقف لم يكن خطأً أو تقصيراً سياسيين، وإنما كان كبيرة من

من منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومواطن

الطبقة الوسطى الفلسطينية

بحث في فوضى الهوية والمرجعية والثقافة

جميل هلال

٣٣٦ صفحة ١٠ دولارات